الحريري عاد بعد لقائه ساركوزي وأردوغان ... و«حزب الله» يمنحه «فرصة» مشروطة

لبنان: صراع «إستراتيجي» على رأس الحكومة و... الحكم

| بيروت ـ من وسام ابو حرفوش |

يندفع لبنان، المترنح فوق فالق سياسي صاخب بدأ بزلزال اغتيال الزعيم السني الأبرز، رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري في فبراير العام 2005، نحو المزيد من الهزات القاسية، التي كان آخرها إسقاط «حزب الله» لحكومة الرئيس سعد الحريري بـ «ضربة» القصد منها الاجهاز على «الحاضنة اللبنانية» للمحكمة الدولية «عشية» قرارها الاتهامي، الذي من المرجح ان يوجه اصابع الاتهام الى عناصر من الحزب بالتورط في قتل الحريري . الأب، وارساء قواعد جديدة لـ «التوازنات» السياسية في البلاد، لن يكون اتفاق الطائف، الذي ينظم العلاقات الداخلية، في منأى عنها.

حزب الترسانة الهائلة من الصواريخ، الذي يستند الى تحالف «حديدي» مع طهران ودمشق اطاح حكومة الحريري، المشارك بـ «الثلث المعطل» فيها، ووضع شروطه على الطاولة، اما تحتها فـ «سلة» من السيناريوات التي تبدأ بـ «حرب ناعمة» للإمساك بالبلاد وتصل الى حد الجنوح نحو حرب مدمرة مع اسرائيل تحت وطأة التداعيات المحتملة للقرار الاتهامي.

اما الرئيس الحريري الذي عاد امس الى بيروت على متن اوسع حشد اقليمي . دولي داعم له، قد تترجم مفاعيله باجتماع اميركي . فرنسي . سعودي . مصري . تركي وقطري، هو الآن امام اختبار صعب. فبعدما فاز بالغالبية البرلمانية في انتخابات العام 2009، اضطر الى القيام بمبادرات . تنازلات لسورية، التي فكت عزلتها، ولـ «حزب الله» الذي كسر قواعد اللعبة السياسية بعمليته العسكرية في الداخل في 7 مايو 2008، فزار سورية خمس مرات بعدما «صافح» الرئيس بشار الاسد وبرأه «سياسياً» من اغتيال والده وسلّم «الثلث المعطل» لأول حكومة له لـ «حزب الله».

ورغم انفتاح الحريري على «تدوير الزوايا» لم يتح له الاستمرار في الجمع بين «الحكومة والمحكمة» بعدما وضع امام خيارين لا ثالث لهما، إما نزع الشرعية اللبنانية عن المحكمة «الاميركية . الاسرائيلية» وإما لا حكومة، الامر الذي انتهى بعد المسعى السوري . السعودي «الغامض» وانهياره الى «تطيير» الحكومة، وبدء الترويج لـ «دفتر شروط» يضعه «حزب الله» امام الحريري او اي مرشح آخر لتشكيل حكومة جديدة «جوهره» التبرؤ المسبق من المحكمة الدولية وقرارها الاتهامي، مما يعني ان البلاد تتجه نحو ازمة مفتوحة لاعتبارات ترتبط بالداخل والخارج على حد سواء.

اول الاختبارات الـ «تقنية» السياسية لهذه الازمة، سيكون بعد غد الاثنين مع الاستشارات النيابية الملزمة التي يجريها رئيس الجمهورية ميشال سليمان على مدى يومين مع رؤساء الكتل البرلمانية والنواب لتسمية «الرئيس المكلف» تشكيل الحكومة «التي لن تشكل»، اقله في الأمد القريب، نتيجة التوازن السلبي بين «غالبيتين» كمخرج يتيح تمديد وقت التفاوض السياسي خارج «المعادلات الرقمية» التي يشكل الزعيم الدرزي وليد جنبلاط «بيضة القبان» فيها، وهو الامر الذي قد يتم بـ «التواطؤ الايجابي» بين طرفي الصراع اللذين يحتاجان لمزيد من الوقت لـ «هضم» مفاعيل التطور الدراماتيكي الذي اطاح بالحكومة.

وازاء هذا المخاض «المجهول باقي الهوية» فإن السؤال الاكثر اثارة في بيروت هو: كيف تجري الاطراف المتنازعة «احتساب» الموقف الحالي واحتمالاته بعيداً عن «لعبة الأرقام» في حساب الاقلية والاكثرية؟

مصادر قريبة من «حزب الله» لم تستبعد ان تمنح بعض اطراف المعارضة فرصة جديدة للحريري لمعاودة تسميته رئيساً للحكومة خلال الاستشارات النيابية، لكن هذا الامر يتطلب منه، اولاً عدم تفسير وجود «موقفين» في المعارضة على انه دليل ضعف، وثانياً أن يدرك بأنها الفرصة الاخيرة لتدارك الامر قبل «فوات الاوان» والانتقال الى وضع يتم عبره استبعاد كل مكونات قوى «14 مارس» عن الحكومة المقبلة.

وأخذت هذه المصادر على «14 مارس» انها اسيرة قراءات خاطئة، فقبل 7 مايو 2008 اعتقدت مع «مجتمعها الدولي» ان «حزب الله» لن يستخدم سلاحه في الداخل، وهي الآن تعتقد ان الحزب لا يمكنه الذهاب بـ «خطته المتدحرجة» الى النهاية، مشيرة الى ان اسقاط الحكومة كان من «أبسط القرارات»، مقارنة مع إمكان اللجوء الى قرارات اكثر تعقيداً.

وسألت هذه المصادر عن انه ما معنى تحريك العالم لديبلوماسيته وأساطيله طالما ان المجتمع الدولي وقواه الكبرى يعتقد ان «حزب الله» خائف وأسقط الحكومة للهروب الى الامام، لافتة الى ان دوائر القرار في الحزب مهتمة بمغزى تجميع هذا العدد الكبير من الدول لمجابهة خطوة دستورية قام بها مع حلفائه، تمثلت بإسقاط الحكومة، وتالياً فمن يكون الخائف؟!

وقللت هذه المصادر من وطأة الضغوط التي يمكن ان تمارس على دمشق وطهران بسبب تطورات الوضع في لبنان، وقالت لـ «الراي» ان ايران لن تقدم اي تنازل للولايات المتحدة، لا في افغانستان ولا في لبنان، وكذلك الامر في العراق، فرغم الضغوط التي تمارس على طهران في الملف النووي والافغاني لأخذ شيء ما من «حزب الله» كتوقف تدفق الصواريخ اليه، فإن ايران «الاستراتيجية» لن تفرط بمصالحها على الاطلاق.

ونقل الزوار اللبنانيون لدمشق عن دوائر القرار في سورية قولها ان سورية التي حسمت خياراتها لن تذعن لضغوط المجتمع الدولي ولن تتخذ اي قرار لا يتناغم مع مصالحها الاستراتيجية، خصوصاً ان دمشق تعي تماماً ان المحكمة الدولية «المطاطة» لن تنأى بها عن الاتهام، الذي سيشملها في مرحلة ما، وتالياً فإنها ليست في وارد التراجع امام ما قد يمارس عليها من ضغوط.

لا تشاطر قوى 14 مارس «حزب الله» هذه القراءة بطبيعة الحال، وتقدم مصادر بارزة فيها صورة مغايرة تماماً لما يحدث وللاحتمالات المرتقبة، وهي قالت لـ «الراي» ان المأزق الراهن يتجاوز المسألة التقنية . السياسية في تسمية رئيس جديد للحكومة، على غرار ما يحاول «حزب الله» تصويره من دون ان ينسى التركيز الدائم على استبعاد اي خيار امني.

ورأت هذه المصادر ان «حزب الله» الذي اراح الحريري بإسقاط الحكومة وجعله متحرراً من اي التزامات مع الصدور المرتقب للقرار الاتهامي، ربما يكون نصب فخاً لنفسه، فهو كان في ملاقاة القرار الاتهامي في حكومة يرأسها الحريري ويتمتع بالقدرة على تعطيل قراراتها، اما الآن فسيواجه القرار الاتهامي بلا غطاء.

ولفتت تلك المصادر الى انه من الصحيح ان اسقاط الحكومة تسبب بأزمة، لكن هذه الأزمة كانت موجودة وتفجيرها جاء مع توقع صدور القرار الاتهامي ولحساب سورية التي لم تحصل على ضمانات من احد في شأن المحكمة الدولية، مشيرة الى ان المجتمعين العربي والدولي يتصرفان الآن حيال دمشق وكأن فترة السماح التي اعطيت لها قد انتهت، والاتصالات معها ليس لمفاوضتها بقدر ما للضغط عليها.

وتحدثت هذه المصادر عن مشهد عربي . دولي شبيه بما كان عليه الوضع في العام 2005، وربما اكثر تطوراً مع انضمام تركيا وقطر الى اميركا وفرنسا والسعودية ومصر والاردن والامارات في كلامها الحاسم لسورية حيال الوضع في لبنان وفي علاقتها مع ايران، مشيرة الى ان الكلام مع دمشق يرتبط بعلاقاتها بطهران لا بالموقف من المحكمة الدولية.

وقالت المصادر عينها ان «البازار» مع سورية حول الاستقرار في لبنان انتهى ولم يعد في امكانها مقايضة الآخرين على هذه «الورقة» بعدما تبلغت ان اللعب باستقرار لبنان «خط أحمر»، وتالياً فإن علاقاتها مع المجتمعين العربي والدولي، لا سيما مع واشنطن وباريس والرياض وأنقرة على المحك.

وذكرت تلك المصادر بأن الحريري قام بمبادرات «تجريبية» عديدة في اتجاه سورية و«حزب الله» كان آخرها ما افضى اليه المسعى السوري . السعودي الذي نعاه حلفاؤها في بيروت، والذي كان يمكن ان يشكل ارضية ملائمة لاحتواء تداعيات القرار الاتهامي في جريمة اغتيال رفيق الحريري.

واللافت في بيروت ان الكلام عن المسعى السوري . السعودي لم يتوقف رغم اعلان «موته»، فالنائب وليد جنبلاط كان تحدث عن اختراق كبير كان حققه هذا المسعى يمكن التأسيس عليه، وهو جدد هذه الدعوة بعد لقائه اول من امس الامين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله، وعشية زيارته لسورية ولقائه المرتقب مع الرئيس الاسد.

وكانت بيروت شهدت امس عودة الرئيس سعد الحريري الى بيروت التي كان غادرها في 7 يناير الى نيويورك رئيساً لحكومة دستورية ولكن «مشلولة»، وعاد اليها بعد اسبوع رئيساً لحكومة مستقيلة باتت لتصريف الأعمال.

وجاء اول نشاط للحريري في العاصمة اللبنانية، التي ظهر فيها مبتسماً ومرتاحاً، الغداء الذي اقامه في السرايا الحكومية على شرف امير موناكو ألبر الثاني، قبل ان يزور القصر الجمهوري ويلتقي الرئيس ميشال سليمان ويضعه في أجواء محادثاته في كل من نيويورك وواشنطن وباريس واخيراً تركيا حيث التقى امس رئيس وزرائها رجب طيب اردوغان ووزير خارجيته احمد داود اوغلو، علماً ان الرئيس اللبناني تلقى امس اتصالاً من الامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى تشاورا خلاله في الوضع اللبناني.

ومع عودة الحريري، نشطت الاتصالات بين أفرقاء 14 مارس لتحديد «الخطوة اللاحقة» في مواجهة الواقع المستجدّ ومواكبةً للاستشارات النيابية الملزمة التي تبدأ بعد غد وتستمر حتى الثلاثاء، وسط توقعات باجتماع يمكن ان يكون عُقد ليل امس لأقطاب هذه القوى للوقوف على المعطيات التي تكوّنت لدى رئيس حكومة تصريف الأعمال من خلال جولته الخارجية واتصالاته مع عواصم عربية وغربية عدة، علماً ان هناك توجُّهاً شبه محسوم لترشيح 14 مارس الحريري لترؤس الحكومة الجديدة على ان ترفق ذلك بموقف سياسي وُصف بانه سيكون مهماً ويضع خلاله خطوة استقالة وزراء المعارضة في إطار تنفيذ «انقلاب يتوسّل المؤسسات».

وترافق رجوع رئيس حكومة تصريف الاعمال الى العاصمة اللبنانية غداة لقاء الثلاثة ارباع الساعة مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في الاليزيه مع تقارير اشارت الى أن باريس تدعو الى تشكيل «مجموعة اتصال» دولية حول لبنان لمساعدته على تخطي الازمة السياسية الحالية الناجمة عن سقوط حكومته.

وذكرت هذه التقارير أنّ «مجموعة الاتصال حول لبنان تريد فرنسا أن تضمّ إلى جانبها، سورية والسعودية والولايات المتحدة وقطر وتركيا، مع احتمال انضمام دول اخرى اليها» كمصر والإمارات والاردن، مضيفة: «سيلتقي ممثلون للدول الاعضاء في المجموعة خارج لبنان، بسبب التوترات الحالية هناك، علماً أن فكرة تشكيل «مجموعة الاتصال» طرحت خلال استقبال الرئيس الفرنسي رئيس حكومة تصريف الاعمال اللبنانية مساء الخميس في قصر الاليزيه».

وكانت معلومات وصلت الى بيروت عن ان الرئاسة الفرنسية حصلت على تفويض أميركي لإيجاد حل للازمة اللبنانية على خلفية استقالة وزراء المعارضة من حكومة الوحدة الوطنية وذلك بهدف ضمان استمرار الاستقرار في لبنان وإيجاد حل من خلال المؤسسات الدستورية. واذ اشارت مصادر عدة الى ان المبادرة الفرنسية لاقت ترحيبا ودعما سعودياً، برزت معلومات عن ان المكالمة الهاتفية الأخيرة بين الرئيسين الفرنسي والسوري في شأن الملف اللبناني لم تكن أجواؤها ايجابية وان ثمة رفضاً سورياً للقيام بأي مبادرة في اتجاه حل ما ولا سيما اذا كانت هذه المبادرة تنطلق من الثوابت الدولية المعبَّر عنها حالياً بقوة ومن «قديم» الأفكار التي كانت متداولة في إطار «السين - سين» اي تأمين الاستقرار والبحث عن حل ضمن الأطر الدستورية والسير بالمحكمة الدولية.

على ان تقارير اخرى لفتت الى ان ما يجري التحضير له من الجانب الفرنسي هو مؤتمر دولي لطرح التسوية الكبرى المتصلة بمعالجة ازمات المنطقة، ومن بينها ازمة لبنان المستجدة والمحكمة الدولية والقرار الاتهامي.

في موازاة ذلك، وعلى وقع بروز ملامح «مظلة واقية» عربية ودولية لمنع انزلاق لبنان نحو الأسوأ»، سُجل في مقلب فريق 8 مارس رفع منسوب «الحرب النفسية» على الحريري وفق الآتي:

* ما نُقل عن مسؤول في أحد أطراف المعارضة السابقة من ان «القرار نهائي: لا عودة للحريري الى رئاسة الحكومة الا بشروط، وإلا هناك اسماء كثيرة عندنا» (الرئيس عمر كرامي والرئيس نجيب ميقاتي والوزير محمد الصفدي والنائب السابق عبد الرحيم مراد)، مضيفاً: «كان مطلوباً من الحريري في المرحلة السابقة بيان، والآن بات عليه ان يلبي دفتر شروط. وبإمكانه ترؤس حكومة تدوم حتى سنة 2013، لو يتعهد بإسقاط مشروع المحكمة الدولية».

* إعراب مصادر وُصفت بانها «وثيقة الصلة بأروقة صناعة القرار في طهران» عن اقتناعها بان «الإجهاض الأميركي للتسوية السعودية السورية هو انقلاب على الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز وطعنة في ظهره، تآمرت على تنفيذه أطراف عديدة، أميركية وسعودية ومصرية ولبنانية»، معتبرة «ان الحريري سقط في الامتحان وفشل في أن يكون صمام أمان للبنان وجبن ولم يقف إلى جانب الملك عبد الله، وحان الوقت لإعطاء الفرصة لشخصية أخرى، ترضى عنها سين - سين، لترؤس الحكومة، التي يجب أن تكون «عاقراً وتنحصر مهمتها بالعمل على إجهاض القرار الاتهامي ونزع الشرعية عن المحكمة الدولية».

ويذكر ان هذا الموقف نُشر بالتزامن مع المعلومات التي تحدثت عن ان خادم الحرمين الشريفين الموجود في نيويورك، تلقى اتصالا من الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد اطمأن خلاله على صحته. كما تلقى الملك السعودي اتصالا من الرئيس التركي عبد الله غول.

وينتظر ان يشهد اليوم وغداً تكثيفاً للاتصالات بين مكونات 8 مارس، التي تتجه الى عقد اجتماع موسع للاتفاق على مرشحها للتكليف والتأليف، مع انهماكها في عملية «بوانتاج» لكيفية تَوزُّع الأصوات بين الكتل، ومحاولة «ضمان» انتزاع الأكثرية العادية (النصف زائد واحد اي 65 نائباً) من فريق الغالبية الذي يملك 71 نائباً مع كتلة رئيس «اللقاء الديموقراطي» وليد جنبلاط التي تتألف من 11 نائباً. وتراهن 8 مارس على أن يُترجم خروج الزعيم الدرزي من قوى 14 مارس (منذ اغسطس 2009) بنقل أصوات كتلته الى «الضفة الاخرى» ما يعني حكماً «قلب الأكثرية»، علماً ان هذا الأمر غير «مضمون» باعتبار ان جنبلاط لم يكن اوحى حتى يوم امس بأنه «تخلى» عن الحريري، كما انه عملياً «يمون» في شكل حاسم على صوته ومعه نواب «الحزب التقدمي الاشتراكي» الدروز الثلاثة (اكرم شهيّب، غازي العريضي ووائل ابو فاعور). اما النواب الآخرون فيتوزّعون على سني، وخمسة مسيحيين، ودرزي. وليس محسوماً ان يلتحق هؤلاء بجنبلاط في تموْضعه الجديد، ولا سيما بالنسبة الى 3 مسيحيين على الاقل والنائب السني الذي يصعب ان «يعادي» بيئته، والدرزي وهو مروان حماده الذي كان تعرّض لمحاولة اغتيال في الاول من اكتوبر 2004 ويُعتبر من «رموز» 14 مارس.

وفي حين يرتقب ان يطلّ الامين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله في الساعات المقبلة للحديث عن المرحلة المقبلة و«مقتضياتها»، انهمكت الاوساط السياسية في محاولة التقصي عن مداولات اللقاء الذي جمع نصر الله مساء الخميس مع النائب جنبلاط والذي حضر فيه بقوة موضوع الاستشارات النيابية لتكليف رئيس جديد للحكومة والاسم الذي ستسميه المعارضة وتطرق الى «كيفية التعاطي مع المرحلة القائمة على اختلاف الصعد» حسبما أوضح بيان صادر عن العلاقات الإعلامية في «حزب الله».

واعلن الزعيم الدرزي في تصريحات صحافية انه يقوم «بجولة عريضة من المشاورات وصولاً الى موضوع تسمية رئيس الوزراء للحكومة المقبلة بعدما دخلت عناصر اجهضت التسوية السورية . السعودية، وخصوصاً ان الرئيس الحريري سبق له ان اعلن ان تلك المبادرة قد انجزت». واضاف: «انا من جهتي اقول لا بد من تنفيذ بنود هذه المبادرة رغم كل ما حصل ولا مهرب منها»، واصفاً لقاءه والسيد نصرالله بأنه «ممتاز».

ومن المقرر أن يستتبع جنبلاط مشاوراته مع نصرالله بزيارة سورية اليوم ولقاء الرئيس بشار الأسد ومسؤولين آخرين ، في حين نقل موقع «ناو ليبانون» عن مصادر واسعة الاطلاع أنّ «جنبلاط على تواصل مستمر مع القيادة السورية عبر السفير في لبنان علي عبد الكريم علي وهو يعلم أن ساعة حسم الخيارات قد حانت»، لافتة إلى أنه «لو تمنّع الوزير عدنان السيد حسين عن تقديم استقالته بالتزامن مع استقالة وزراء المعارضة لكان من المفترض أن يستقيل الوزير غازي العريضي لتأمين نصاب إسقاط الحكومة، إلا أنّ استقالة السيد حسين جنّبت جنبلاط هذا الاستحقاق الصعب على مستوى علاقته بالرئيس سعد الحريري».

ويذكر ان تقارير نقلت عن مصادر إعلامية في حزب الله ان السيد نصرالله عقد اجتماعاً لقادة الحزب خلال اليومين الماضيين تناول فيه التطورات المواكبة للانسحاب من الحكومة، حيث اعلن «ان خطواتنا نحسبها خطوة بخطوة»، مُطَمْئناً الى «أن فتنةً سنّية شيعية لن تقع، وحزب الله يعتقد أن التحرك المتصل بالقرار الاتهامي المرتقب للمحكمة الدولية يستهدف المقاومة».

الحريري مصافحا امير موناكو في وسط بيروت امس (رويترز)

الجامعة تنفي عقداً «وزارياً» طارئاً لبحث الأوضاع في لبنان

| القاهرة - من ربيع حمدان |

نفت مصادر ديبلوماسية عربية رفيعة المستوى في الأمانة العامة للجامعة العربية، وجود ترتيبات لعقد اجتماع استثنائي لوزراء الخارجية العرب، يخصص لبحث الوضع في لبنان.

واوضحت مصادر لـ «الراي»، ان «الاجتماع المطروح، هو المقرر عقده في شرم الشيخ الاثنين للتحضير للقمة الاقتصادية، التي تعقد الأربعاء 19 يناير الجاري»، نافية «وجود أي طلبات لعرض موضوع التطورات الراهنة في لبنان على جدول أعمال هذا الاجتماع».

«حكومة الوحدة الوطنية» المعلنة «وفاتها»: رقمها 17 ... وُلدت «قيصرياً» و«عمّرت» 14 شهراً

| بيروت - «الراي» |

تحمل الحكومة التي أُعلنت «وفاتها» رسمياً في لبنان امس مع صدور مرسوم اعتبارها مستقيلة بعد انسحاب أكثر من ثلث أعضائها الرقم 17 منذ استقلال البلاد العام 1943.

وكانت هذه الحكومة التي عُرفت بـ «حكومة الوحدة الوطنية» التي اعقبت انتخابات 7 يونيو 2009 النيابية، وهي الاولى التي يترأسها سعد الحريري، أبصرت النور في 9 نوفمبر 2009، أي انها «عمّرت» 14 شهراً ونيّف، علماً ان «ولادتها» جاءت «قيصرية» بعد «تكليفيْن» للحريري، الاول في 27 يونيو والثاني في 16 سبتمبر، قبل ان ينجح تفاهم الـ «سين - سين» (سورية والسعودية) في إرساء توافق على شكل الحكومة وفق تقسيم لقوى 14 مارس 15 و10 لفريق 8 مارس و 5 لرئيس الجمهورية ميشال سليمان، ومع ثلث معطل (الثلث زائد واحد) «مضمر» لـ «8 مارس» ومن دون نصف زائد واحد صريح لـ «14مارس».

فقد طبعت هذه الحكومة «وديعة العدنانيْن»، اذ اعتُبر وزير الدولة عدنان السيد حسين «وديعة» 8 مارس لدى رئيس الجمهورية، اي «الوزير الملك» الذي يكتمل معه «نصاب» الثلث المعطّل الذي يتيح إسقاط الحكومة بـ «سيف» الاستقالة، فيما اعتُبر الوزير عدنان القصار «وديعة» 14 مارس (لدى سليمان) ليكتمل معه «نصاب» الأكثرية العادية في الحكومة (النصف زائد واحد)، وذلك بعدما ارتأت هذه القوى التخلي عن حقّها في تشكيل «حكومة الانتخابات» وانخرطت في حكومة وحدة وطنية اعتُبرت من البعض آنذاك «تصفيراً» من فريق الغالبية لنتائج الاستحقاق النيابي الذي فازت فيه.

وعلى مدى نحو سبعة عقود، شهد تاريخ لبنان ولادة حكومات لم تعمّر إلا لأيام معدودة في حين «عاشت» حكومات أخرى نحو ثلاث سنوات.

وفي هذا الإطار تُعتبر الحكومة التي شكّلها الرئيس عبد الله اليافي في 12 اكتوبر 1968 في عهد الرئيس شارل الحلو هي أقصر حكومة في تاريخ لبنان اذ لم تعمّر الا 8 ايام واستقالت في 20 اكتوبر من دون ان تمثل أمام البرلمان. وتليها الحكومة الانتقالية التي شكّلها الجنرال فؤاد شهاب في نهاية عهد الرئيس بشارة الخوري واستمرت 12 يوماً (بين 18 و30 سبتمبر 1952) ولم تمثل بدورها امام البرلمان.

أما أطول «عمر» لحكومة في تاريخ لبنان، فكان 37 شهراً، وسجّله الرئيس رشيد كرامي في الوزارة التي ألفها في 30 ابريل 1984 وبقي على رأسها حتى تاريخ اغتياله في الاول من يونيو 1987. علماً ان الرئيس فؤاد السنيورة هو صاحب الرقم الثاني لأطول حكومة عمّرت نحو 36 شهراً بين 19 يوليو 2005 و11 يوليو 2008. في حين ان أطول عمر لحكومة ترأسها الرئيس رفيق الحريري هو 31 شهراً بين 31 اكتوبر 1992 و25 مايو 1995.

8 مارس تحاول «استمالة» نواب من «مستقلّي الغالبية» للحصول على الأكثرية

«خريطة» البرلمان اللبناني بالأرقام: كتلة جنبلاط «ذهبية» و«تعادُل» ممكن أو... «فوز بالنقطة»

| بيروت - «الراي» |

منذ ان وُلد «برلمان 2009 - 2013 » اللبناني في أعقاب انتخابات 7 يونيو (2009)، لم يسبق ان وُضع «في الغربال» او خضع لعملية «تشريح» بـ «مبضع الأرقام» كما يحصل هذه الأيام، حيث بات يُنظر الى كل «صوت» على انه قد يكون «المقرّر» في معركة رئاسة الحكومة الجديدة التي يمكن ان تكون «على المنخار» وان ينطبق عليها شعار «الفوز ... بالنقطة».

فقبل يومين من موعد الاستشارات النيابية الملزمة التي دعا اليها رئيس الجمهورية ميشال سليمان يومَيْ الاثنين والثلاثاء لتكليف رئيس جديد للوزراء، وسط رفْع فريق 8 مارس شعار «لا عودة لسعد الحريري على رأس الحكومة إلا وفق شروطنا» وتلويحه بمرشح بديل «له سيرة مقاومة وطنية» مقابل تمسك 14 مارس بالحريري «مرشحاً وحيداً»، انهمك طرفا الصراع في عملية «بوانتاج» دقيقة لتوزُّع الكتل البرلمانية توزّعت على «المحسوم تموْضعهم» على ضفتَيْ 14 و 8 مارس، و«المتردّدين» من المستقلين والذين يقفون في «منطقة رمادية».

والمعلوم ان قوى 14 مارس كانت فازت في انتخابات يونيو 2009 بـ 71 مقعداً بالتحالف مع بعض المستقلين، فيما حصل تحالف قوى 8 مارس على 57 مقعداً.

وفي مقلب 14 مارس، يمكن رسم خريطة الكتل كالآتي كما كانت غداة الانتخابات:

* «تكتل لبنان اولاً» (يترأسها الرئيس الحريري) هو الاكبر ويضمّ 34 نائباً
* «كتلة اللقاء الديموقراطي» (يترأسها النائب وليد جنبلاط) وتضم 11 نائباً
* كتلة «القوات اللبنانية» وتضمّ 8 نواب
* كتلة الكتائب اللبنانية وتضم 5 نواب
* مستقلون: 13 نائباً

اما في مقلب 8 مارس فالكتل توزّعت غداة الانتخابات كالآتي:

* «كتلة التغيير والإصلاح» (يترأسها العماد ميشال عون): 21 نائباً
* «كتلة الوفاء للمقاومة» (حزب الله): 13 نائباً
* «كتلة التنمية والتحرير» (يترأسها الرئيس نبيه بري): 13 نائباً
* كتلة «الردة» (النائب سليمان فرنجية): 3 نواب
* كتلة الأرمن (الطاشناق): 2
* كتلة حزب البعث: 2
* كتلة الحزب القومي: 2
* الحزب الديموقراطي: 1

وفي قراءة «على البارد» لهذه الأرقام، يتّضح ان «كتلة الـ 57» لقوى 8 مارس لم يتغيّر ايّ من أطرافها او يخرج منها، فيما شهدت «كتلة الغالبية» تطوراً رئيسياً تمثّل في اعلان النائب جنبلاط في 2 اغسطس 2009 خروجه من 14 مارس من دون الانقلاب على الأكثرية.

ومنذ خروج جنبلاط من «تحت راية» قوى الرابع عشر من مارس، بات يملك «في يده» من خلال نوابه الـ « 11 مفتاح» قلب الاكثرية وتغيير الموازين السياسية في لبنان، الا انه كان يتمسّك منذ انتقاله الى «المنطقة الوسطية» بتأكيد انه سيحترم رغبة الناخبين وما أفرزته الانتخابات النيابية، وهو ما كان يُعزى الى عدم قدرته على التفلّت من حسابات تتصل بمستقبل العلاقة الدرزية . السنية من جهة، ومن العلاقة «الاستراتيجية» مع آل الحريري منذ نشوء «التحالف المقدّس» مع الرئيس الشهيد رفيق الحريري من جهة أخرى، من دون إغفال العامل المتصل بالروابط المفصلية مع المملكة العربية السعودية.

الا انه ومنذ بلوغ الأزمة السياسية في لبنان مرحلة «الفصل» على قاعدة «إما ابيض وإما اسود»، باتت كل الأنظار شاخصة على جنبلاط و«كتلته الذهبية» باعتبار انها تشكّل «بيضة القبان» التي ترجّح كفة 8 او 14 مارس في تسمية الرئيس الجديد للحكومة (يحتاج الى أكثرية عادية) وبعدها تأليف الحكومة ونيلها ثقة البرلمان.

على ان العارفين بتركيبة كتلة الزعيم الدرزي، يبدون واثقين من ان الأخير يمكنه ان يمنح 8 مارس صوته مع النواب الدروز الثلاثة المنتسبين الى الحزب التقدمي الاشتراكي اي وائل ابو فاعور، اكرم شهيّب وغازي العريضي على ان نترك الحرية للنواب «غير الملتزمين» حزبياً. وهنا محسوم ان النائب مروان حمادة (الدرزي) الذي كانت محاول اغتياله في الاول من اكتوبر 2004 «فاتحة» الاغتيالات التي طالت لاحقاً عشر شخصيات بينها الرئيس رفيق الحريري، باق ضمن 14 مارس.

وبالنسبة الى النائب السني علاء ترو، فثمة تقديرات باستحالة ان يخرج «من جلده السني» ليسمي رئيس حكومة غير سعد الحريري ستكون مهمته نزع الشرعية اللبنانية عن المحكمة الدولية التي تتولى النظر في جريمة اغتيال واحد من أبرز الزعماء السنة في تاريخ لبنان.

ويبقى النواب المسيحيون الخمسة، حيث حسم النائب فؤاد السعد أمر التحاقه في تصريح سابق بـ 14 مارس، والأمير نفسه ينسحب على هنري حلو، ويبقى النواب ايلي عون ونعمة طعمة وانطوان سعد. واذ رجّحت مصادر عدة ان لا يخرج طعمة من 14 مارس نظراً الى ارتباطات عدة مع السعودية، يبقى النائبان السعد وعون اللذين يرى مراقبون ان من شان التزامهما بخيار جنبلاط ان يمنح 8 مارس 6 اصوات ليصبح مجموع نواب هذا الفريق 63 نائباً، أي اقل باثنين من الرقم المطلوب للحصول على الأكثرية العادية اي نصف اعضاء البرلمان زائد واحد.

على ان قريبين من 8 مارس، يدعون الى رصد موقع عدد من النواب من «مستقلي الغالبية» وهم:

* نائب زحلة نقولا فتوش الذي كان انفجر خلافه مع 14 مارس غداة الانتخابات النيابية، وسط ترجيحات بان ينضمّ الى المعارضة (ليصبح عدد نوابها 64 اذا حصلت على 6 من كتلة جنبلاط).
* الرئيس نجيب ميقاتي والوزير محمد الصفدي والنائب قاسم عبد العزيز والنائب احمد كرامي. وقد ذكرت تقارير ان 8 مارس حاولت «جس نبض» كل من ميقاتي والصفدي حيال امكان ترؤسهما الحكومة الجديدة الا انهما رفضا، كما حاول هذا الفريق استمالة النائب كرامي الذي يبدو حتى الآن صامداً في رفضه الدخول بمواجهة مع الرئيس سعد الحريري علماً ان موقفه مرتبط بتموْضع ميقاتي، في حين نُقل عن اوساط النائب عبد العزيز أنه يقف إلى جانب الرئيس الحريري في الإستشارات النيابية، وهو موقف اعتُبر رسالة إيجابية من الوزير الصفدي حيال 14 مارس بعد الجفاء الذي ساد علاقته بـ «تيار المستقبل» ابان الانتخابات البلدية الأخيرة.